



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (٢٧)

سياسات وامكانات تنشيط الصادرات
من السلع الزراعية

نوفمبر ١٩٨٥

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات
من السلع الزراعيّة

نوفمبر
١٩٨٥

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :-

تعمل الدول النامية جاهدة على تنمية وتحسين كفاءة تجارتها الخارجية بصفه عامه والزراعية منها بصفة خاصة ، ويتوقف ذلك على الجهود المبذولة على المستوى الداخلى والخارجى للدوله . والسياسات الاقتصادية لكثير من السبذول النامية فى حاجة الى دفع الانتاج الزراعى وتنمية الصناعات الزراعية وزيادة الموارد المخصصة لتلك الانشطة .

وحيث اصبح الموقف الاقتصادى الراهن فى تلك الدول يتطلب نظرة جديدة الى كافة الموارد وكذا مصادر العملات الاجنبية . وتمثل الصادرات بشكل عام والصادرات الزراعية بشكل خاص احد المصادر الاساسية والتى كانت الى عهد قريب المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية . الا انه نتيجة لمعامل عديدة تفهقرت هسذله الاهمية كثيرا ، بل وصل الامر بكثير من المحاصيل الزراعية التقليدية الى النقطة الحرجة فى تصديرها حيث التحول من التصدير الى الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية .

هذا وقد وصل حجم الاستيراد من المنتجات والحاملات الزراعية فى مصر الى نحو ثلثى الاحتياجات المحلية الامر الذى يضاعف من الابعاء المتزايدة على الزراعة والمتشله فى ضرورة المساعدة فى حل مشكلة عجز الميزان التجارى الزراعى ، وتدير الكميات المناسبة من محاصيل التصدير وادخال محاصيل جديدة غير تقليدية وذلك لتدير المزيد من العملات اللازمة لتمويل الواردات .

ومن خلال النظرة الشاملة الى قضيه تصدير المحاصيل الزراعية واهميتها يصبح تحقيق هذا الهدف ليس مسؤولية قطاع واحد بقدر ما يصبح مسؤولية قومه عامه يجب ان تتكاتف كل الجهود لنجاحها سواء على مستوى القطاع الانتاجى او التسويقي او الاستهلاك او التمويل والقطاعات المشاركة الاخرى بل وعلى مستوى المؤسسات

الجماهيرية والشعبية والاجهزة الاعلامية ايضا .

ولا يخفى ما للتصدير تلك المحاصيل الزراعية - تقليدية وغير تقليدية - من تأثير مساعد على النمو الداخلى والترابط الهيكلى بين القطاعات الاقتصادية ، وفى الاتجاه العكسى لا يخفى الآثار السلبية لقطاع من القطاعات على عملية التصدير ككل نظرا لهذا الترابط .

ومنذ بداية عقد السبعينات اتسمت كمية الصادرات الزراعية المصرية بعدد سمات عمل اهمها هو اتجاه كمية الصادرات من هذه المحاصيل الى الانخفاض عاما بعد آخر وعدم الاستقرار فى الاسواق الخارجيه حيث وصلت صادرات بعض المحاصيل الى حدها الأدنى كما هو الحال فى الارز والبصل .

كما ان تصدير هذه المحاصيل اعتمد على مبدأ تصدير الفوائض بعد تغطية حاجة الاستهلاك المحلى والسوق الداخلى خاصة مع الثبات النسبى فى حجم الانتاج منها ، ومع التزايد السنوى فى حجم الاستهلاك ، مما ترتب عليه تضائل الكميات المتاحة للتصدير عاما بعد آخر ايضا ، مع انخفاض الكميات الصالحة للتصدير من مجمل الانتاج وذلك لانخفاض وتد هور نوعية المحاصيل المنتجة نتيجة للاصابة بالآفات او عدم مناسبة مواعيد وعمليات جمع وتجهيز المحصول .

واتجاه التكاليف والاسعار الداخلية الى الارتفاع عاما بعد آخر بمعدلات لا تتناسب مع اتجاهات الاسعار العالمية ، هذا مع انخفاض انتاجية كثير من المحاصيل التصديرية ساهم فى تضائل الفائض المتاح للتصدير كذلك تضائل الميزه النسبية للحاصل التصديرية المصرية حيث لم يتجاوز فى احسن الاحوال ١٠ ٪ من الانتاج وهى نسبة ضئيلة اذا قيست بما كان سائد فيما قبل او ببلاد اخرى مشابهة .

كل هذه العوامل وغيرها أدى الى ان فقدت صادراتنا الزراعية أسواقا عديدة كما انها فقدت تأثيرها الفعال على قوى السوق الخارجى والذي كان يأتي من ثقلها الكمي والنوعي .

واستراتيجية الصادرات تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية المحلية والدولية وقد ظلت استراتيجية الصادرات المصرية في الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٣ متأثرة بالاتجاه السياسي والاقتصادي الذي كان يهدف الى زيادة وتدعيم التعاون مع الدول الاشتراكية . وفي عام ١٩٧٤ ظهر تحول جوهري في السياسة الاقتصادية للبلاد اتسم بتدعيم اسس التعاون الاقتصادي مع الدول الغربية . كذلك العمل على تطوير النظام الاقتصادي والمصرفي ليتلائم مع الاتساع في الانتاج وسياسة الانفتاح والتعامل مع الدول الغربية وتشجيع القطاع الخاص .

لكن ما زالت بعض التشريعات القديمة تسيطر على تسويق وتصدير اهم السلع الزراعية . فلم تعد هذه التشريعات تتواءم مع التغير الذي حدث في السياسة الاقتصادية مما أدى الى انخفاض الكميات المصدرة من اهم الحاصلات الزراعية ، وزيادة العجز في الميزان التجاري الذي يعزى ايضا الى الزيادة في قيمة الواردات نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية ، مع جمود استراتيجية الصادرات الزراعية وعدم الاتجاه الى اسواق جديدة اكثر ملائمة ، هذا بالإضافة الى تناقص مساحات بعض المحاصيل واهمها القطن والارز نتيجة للسياسة السعرية والتسويقية لهذه المحاصيل مع تزايد الاستهلاك المحلي منها . كما ان عدم الاهتمام الكافي بالصادرات غير التقليدية رغم ارتفاع اسعارها في السوق العالمي وزيادة الطلب عليها حرم الدولة من مصدر هام من مصادر العملات الاجنبية .

وتتضح اهم مظاهر خصائص الصادرات المصرية حاليا فيما يلي :-

- السلع الزراعية اهم الصادرات المصرية ، ومعظمها يصدر على صورة مواد خام . وتشكل الصادرات الى الدول الاشتراكية اكثر من ٥٠ % من اجمالي قيمة الصادرات ، كما ان معظم الصادرات تصدر بواسطة القطاع العام . وقد بدأ الاتجاه الى زيادة التبادل التجاري مع الدول الغربية منذ عام ١٩٧٥ .
- لازالت معظم الصادرات المصرية سلعا زراعية تصدر في صورتها الخام أو

نصف مصنعه ، فبثنتنا* الوقود من قائمة الصادرات تمثل الصادرات من السلع الزراعية نحو ٨٠% من اجمالي قيمة الصادرات ، ونحو ٩٠% من قيمة الصادرات الزراعية في صورة مواد خام او نصف مصنعه بما في ذلك الارز *

والقطن ومنتجاته لا زال اهم الصادرات الزراعية المصرية . ويمثل القطن الخام نحو ٥٠% من قيمة الصادرات الزراعية ، فاذا اضيف اليه السلع القطنية من غزل وقمشة وملابس جاهزة لازدادت القيمة عن ذلك كثيرا . ومن اهم الصادرات الزراعية الاخرى الارز والبصل والبطاطس والثوم والموايح والفول السوداني وسكر القصب وبعض الاغذية المحفوظة *

اما الصادرات غير التقليدية كالنباتات الطبية والعطرية والزهور ونوعيات اخرى من الخضر والفاكهة فلم تحظى بالاهتمام الكافي ، رغم ما ينتظرها من مستقبل تصديري وطلب خارجي وما قد تغله من دخول ، لو احسن تخطيطها ربما تناهز عوائد الصادرات من الحاصلات التقليدية او تفوقها *

وتواجه الصادرات الزراعية بعدد من المعوقات لعل في مقدمتها تزايد الاستهلاك المحلي مما أدى الى تناقص المتاح للتصدير من السلع ، كما ان قصور السياسة السعرية والتسويقية الداخلية لها فيها من فروقات بين سعر المنتج وسعر التصدير وسعر السوق المحلي وثغرات نظام التسويق الداخلي كل ذلك أدى الى تناقص كمية الصادرات الزراعية ، يضاف الى ذلك عدم كفاءة شركات التصدير اضافة الى اللوائح والقوانين المعوقة لنشاط القطاع الخاص . كما يجابه الصادرات المصرية في الاسواق الخارجية المنافسة العالمية من حيث الكمية والنوعية والسعر ، كذلك الاتجاه الى الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية لدى دول السوق الاوربية وتحقيق فائض في دول السوق *

ونظرا لتلك الاهمية للصادرات الزراعية والدور الذي يمكن ان تحققه في تنمية القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى ، كذلك نظرا لما يعترضها من معوقات ومشاكل

تتطلب الحل جاءت هذه الدراسة والتي تقع في سبعة فصول عدا المقدسة ، والخاتمة والتوصيات ١٠

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات وزارة التخطيط والزراعة والجمارك ومركز تنمية الصادرات وجهاز التعبئة والإحصاء ، ودراسات معهد التخطيط بالإضافة الى بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة . وتجدر الإشارة الى ما جاء به الدراسة من قصور وتضارب في بعض البيانات وخاصة المتعلقة بالصادرات غير التقليدية ، لذا جاء التعرض لها اقل تعمقا من الصادرات التقليدية .

وقد تناولت الدراسة في الفصل الاول الطاقة الانتاجية الحالية للقطاع الزراعي المصري من المحاصيل الزراعية والاعتبارات التي تحكم التركيب المحصولي . كما يتضمن استعراض لتوقعات كل من الانتاج والاستهلاك في السنوات القادمة — وذلك بهدف تقدير الفائض المتاح للتصدير للأسواق الخارجة — والتعرف على المقترحات الخاصة بزيادة الطاقة التصديرية من الحاصلات الزراعية لتقليدية وغير تقليدية .

وتناول الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية المصرية ، وذلك من خلال دراسة تطور كمية وقيمة وأسعار الصادرات الزراعية المصرية من مختلف السلع موضع الدراسة للفترة ١٩٨٣-٧١ وتوقعاتها المستقبلية . كذلك تطور التوزيع الجغرافي للصادرات على مستوى الدول المستوردة وعلى مستوى المحصول ومحاولة تفسير اسباب تغير اتجاهات الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة .

والفصل الثالث يهدف الى دراسة تطور الصادرات من المحاصيل غير التقليدية ، وهي الصادرات من المحاصيل التي لم تطبق الاسواق العالمية الا حديثا وبكميات متذبذبة من سنة الى اخرى وليس لمصر بعد سمعة عالمية في تصديرها ، والنتي يراد فتح اسواق جديدة لها . وتعتبر جميع الحاصلات الزراعية والفواكه والخضروات والنباتات الطبية والعطرية صادرات غير تقليدية ما عدا القطن والارز والبصل والثوم

والبطاطس والبرتقال . لذا فقد جاء الاهتمام بدراسة تطورها الكمي والقيمي وأسعار تصديرها حتى يمكن التعرف على اتجاهاتها واستخلاص بعض المؤشرات والنشائج التي يهتدى بها في رسم سياستها التصديرية .

والفصل الرابع يهدف الى دراسة السعرات السوقية العالمية لاهم المحاصيل التصديرية لتحديد نسبه مساهمة الصادرات المصريه فيها ، ولمعرفة امكانية تنمية الصادرات في المستقبل ، بالإضافة الى دراسة الطاقات التصديرية العالمية — مع التركيز على اهم الدول المصدره والمنافسه لمصر في السوق العالميه والتنبيه باتجاهات الكمية المصدره لهذه الدول في المستقبل .

ولعله من المعلوم ان من اهم مقومات النجاح في تنمية الصادرات الزراعية هو قيام الاطار التنظيمي السليم القادر على تلبية الاحتياجات الاساسية اللازمه لعملية التصدير بدءاً من التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ والرقابه والتمويل والمتابعه والتقييم ، فضلاً عن توفير الحوافز والمعلومات والبيانات اللازمة لهذا القطاع . لذا فقد جاء الفصل الخامس لدراسة تلك الجوانب حيث يتناول كذلك اهم القرارات والاجراءات المنظمه للاجهزة العامله في مجال تصدير السلع الزراعيه خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٥ كذ لك التعرف على اهم ثغرات ومشكلات الهيكل القائم والتي تعوقه عن القيام بدوره ، كذ لك وضع تصور مقترح لهيكل تنظيمي للاجهزة العامله في مجال تصدير السلع الزراعيه يتلافى جوانب القصور في الهيكل القائم .

وحيث تؤثر سياسات واساليب تسويق السلع التصديرية الزراعيه — الداخليه والخارجيه — على كفاءة التصدير ومدى تحقيق النتائج الكمية والنقدية المستهدفه . ومن ثم فقد جاء الفصل السادس لمناقشة تلك الاساليب والجهات القائمة على التنفيذ كذ لك عقبات ومعوقات التسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعيه ، ومتطلبات تطوره وتنمية عمليات تسويق السلع التصديرية ، هذا مع التركيز في هذا الفصل على الصادرات غير التقليديه .

- ز -

والفصل السابع يناقش الجوانب المختلفة لاثـر بعض اهم السياسات على الصادرات الزراعية . ومن تلك السياسات ، السياسة الاستثمارية وسياسة الانتاج الزراعى والسياسة الائتمانية والسياسة الضريبية ، وكيفية بـوانمة تلك السياسات لتؤدى الدور المنشود لتشجيع وتنمية الصادرات الزراعية .

ولايفوتنا فى هذا المجال ان نقدم الشكر والتقدير للقائمين بهذه الدراسة وهم الدكتور/ سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والمشرف على الدراسة ، والدكاتره / عبد القادر دياب ، ومحمد سمير مصطفى الخبراء الاول بالمركزه والدكاتره / هدى محمد صالح النمر ، حسين محمد صالح ، عبد الفتاح محمد حسين الخبراء بالمركز . والسيد / محمد نصر فريد ، والسيد / محمد خفاجى ، والسيد / على عصمت الباحثين والمساعدين بالمركز .

ونرجو ان تساهم هذه الدراسة مع مجموعة الدراسات السابقة لمركز التخطيط الزراعى فى خدمة الاقتصاد القومى .

والله ولى التوفيق

مدير المعهد

القاهرة فى أغسطس ١٩٨٥

أستاذ دكتور/ رجاء عبد الرسول

المحتويات

رقم الصفحة

١	الفصل الأول	: الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى والاستهلاك المحلى من السلع الزراعية وفائض التصدير منها .
٢	تصهيد	
٢	١-١	الطاقة الانتاجية الحالية من السلع الزراعية .
٣	١-١-١	المساحة المحصولية
١٨	٢-١-١	الغلة الغذائية
٢١	٣-١-١	اجمالى الانتاج الزراعى للمحاصيل الزراعية الرئيسية فى الفترة ٦٩ - ١٩٨٢ .
٢٥	٢-١	الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والفنية التى تحكم الهيكلة الزراعى المصرى .
٢٧	١-٢-١	الاعتبارات الاقتصادية .
٢٨	٢-٢-١	الاعتبارات السياسية .
٢٩	٣-٢-١	الاعتبارات الطبية .
٣١	٣-١	الانتاج المستقبلى من الحاصلات الزراعية الاساسية والبيستانية فى ظل البدائل الانتاجية المختلفة .
٣٣	٤-١	الاستهلاك المستقبلى من الحاصلات الزراعية الاساسية .
٣٤	٥-١	الفائض الاحتمالى للتصدير من الحاصلات الزراعية المختلفة فى ضوء الطلب والاحتياجات .
٣٤	١-٥-١	الانتاج والاستهلاك .
٣٦	٢-٥-١	فجوة الانتاج والاحتياجات الغذائية القومية .

٣٩	المقترحات الخاصة بزيادة الفائض التصديري الاحتمالي من الحاصلات الزراعية •	٦-١-
٤٣	<u>تطور الصادرات الزراعية التقليدية وتوزيعها</u> <u>الجغرافي •</u>	<u>الفصل الثاني</u>
٤٣	مقدمه :	
٤٤	الاهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية •	١-٢-
٤٧	تطور الصادرات الزراعية المصرية •	٢-٢-
٤٩	تطور هيكل الصادرات الزراعية المصرية •	٣-٢-
٥٧	تطور صادرات القطن الخام •	٤-٢-
٦٤	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير القطن •	١-٤-٢
٦٧	التوزيع الجغرافي لصادرات القطن •	٢-٤-٢
٧٤	تطور صادرات الارز المبيض •	٥-٢-
٨٠	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الارز •	١-٥-٢
٨٣	تطور صادرات البصل الطازج •	٦-٢-
٨٩	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البصل •	١-٦-٢
٩٠	التوزيع الجغرافي لصادرات البصل •	٢-٦-٢
٩٧	تطور صادرات الفول السوداني •	٧-٢-
١٠٣	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الفول السوداني •	١-٧-٢
١٠٣	التوزيع الجغرافي لصادرات الفول السوداني •	٢-٧-٢
١٠٨	تطور صادرات الكتان الخام •	٨-٢-

رقم الصفحة

١١٤	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الكتان الخام .	١-٨-٢
١١٥	التوزيع الجغرافى لصادرات الكتان الخام .	٢-٨-٢
١١٨	تطور صادرات البطاطس .	٩-٢
١٢٣	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البطاطس .	١-٩-٢
١٢٤	التوزيع الجغرافى لصادرات البطاطس .	٢-٩-٢
١٢٧	تطور صادرات البرتقال .	١٠-٢
١٣١	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البرتقال .	١-١٠-٢
١٣١	التوزيع الجغرافى لصادرات البرتقال .	٢-١٠-٢

١٣٦ الفصل الثالث : تطور الصادرات من المحاصيل غير التقليدية

١٣٧	الصادرات من الفاكهة .	١-٣
١٤٠	الصادرات من اليوسفى .	١-١-٣
١٤١	الصادرات من الليمون الحامض .	٢-١-٣
١٤١	الصادرات من البلح .	٣-١-٣
١٤٢	الصادرات من الجوافه .	٤-١-٣
١٤٣	الصادرات من المانجو .	٥-١-٣
١٤٤	الصادرات من الرمان .	٦-١-٣
١٤٥	الصادرات من العنب .	٧-١-٣
١٤٥	الصادرات من الكمثرى .	٨-١-٣
١٤٦	الصادرات من البطيخ .	٩-١-٣
١٤٦	الصادرات من الشمام .	١٠-١-٣

رقم الصفحة

١٤٧	١١-١-٣	الصادرات من الفواكه •
١٤٨	٢-٣	الصادرات من الخضار •
١٤٨	١-٢-٣	الصادرات من البطاطس •
١٤٩	٢-٢-٣	الصادرات من الطماطم •
١٥٠	٣-٢-٣	الصادرات من الخيار •
١٥٠	٤-٢-٣	الصادرات من الكوسه •
١٥٠	٥-٢-٣	الصادرات من الخرشوف •
١٥١	٦-٢-٣	الصادرات من الفلفل الاخضر •
١٥٢	٧-٢-٣	الصادرات من الفاصوليا الخضراء •
١٥٢	٨-٢-٣	الصادرات من البصلة الخضراء •
١٥٣	٩-٢-٣	الصادرات من الفلفل •
١٥٣	١٠-٢-٣	الصادرات من البطاطا •
١٥٤	١١-٢-٣	الصادرات من الجزر الاصفر •
١٥٥	١٢-٢-٣	الصادرات من البامية الخضراء •
١٥٥	٣-٣	الصادرات من الزهور •
١٥٦	١-٣-٣	الصادرات من الجلابيوس •
١٥٧	٢-٣-٣	الصادرات من القرنفل وعصفور الجنة •
١٥٨	٤-٣	الصادرات من النباتات الطبية •
١٦٠	٥-٣	التوزيع الجغرافي للصادرات غير التقليدية •
١٦٤	الفصل الرابع	السعة السوقية العالمية والطاقة التصديرية العالمية للدول المنافسة للصادرات الزراعية المصرية •

رقم الصفحة

١٦٤

مقدمة :
مقدمة

١٦٥

السعر السوقي العالمية للقطن •

١-٤

١٦٧

الطاقة التصديرية العالمية للقطن •

٢-٤

١٧٦

السعر السوقي العالمية للارز •

٣-٤

١٧٧

الطاقة التصديرية العالمية للارز •

٤-٤

١٨٤

السعر السوقي العالمية للبصل •

٥-٤

١٨٥

الطاقة التصديرية العالمية للبصل •

٦-٤

١٩٢

السعر السوقي العالمية للفلو السوداني •

٧-٤

١٩٢

الطاقة التصديرية العالمية للفلو السوداني •

٨-٤

١٩٧

السعر السوقي العالمية للكتان •

٩-٤

١٩٧

الطاقة التصديرية العالمية للكتان •

١٠-٤

٢٠١

السعر السوقي العالمية للبطاطس •

١١-٤

٢٠٢

الطاقة التصديرية العالمية للبطاطس •

١٢-٤

٢٠٨

السعر السوقي العالمية للبرتقال •

١٣-٤

٢٠٨

الطاقة التصديرية العالمية للبرتقال •

١٤-٤

٢١٤

الفصل الخامس : الاطار التنظيمي للمؤسسات العاملة في مجال

تصدير السلع الزراعية •

٢١٥

اهم القرارات والاجراءات المنظمة للاجهزة العاملة
في مجال تصدير السلع الزراعية خلال الفترة
١٩٨٣/٧١ •

١-٥

٢١٨

المرحلة الاولى من ١٩٧١-١٩٧٤ •

١-١-٥

٢٢٣

المرحلة الثانية من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ •

٢-١-٥